

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - واقع و آفاق -

الأستاذة: فوزية ساجي

قسم علم الاجتماع-جامعة البلدية 2

البريد الإلكتروني: sahifouzia@yahoo.fr

ملخص:

تحاول الجزائر الخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها نتيجة تدهور أسعار البترول في فترة نهاية الثمانينات بإتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق، من خلال الشروع في تحسين مناخها الاستثماري وتطهير بيئة أعمالها في جميع المجالات خاصة القانونية والتنظيمية بتوفير نظام قانوني وقضائي فعال يحمي المستثمر من أي تعسف من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أصبح من أهم مصادر تمويل الاستثمار مؤخرا بما له دور في نقل التكنولوجيا وتوسع في تدفقات التجارة واستحداث المزيد من فرص العمل وكذا التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتسريع عملية الاندماج في الأسواق العالمية. الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، خصائصه، أنواعه، محدداته، آثاره، وإستراتيجية تطويره، الاستثمارات الأجنبية المباشرة المعلنة في الجزائر.

Résumé

L'Algérie tente de sortir de la crise économique et sociale, en conséquence de la chute de prix du pétrole dans la période de la fin des années 1980 par une politique d'ouverture économique et une transition vers l'économie de marché, en lançant dans l'amélioration du climat d'investissement et l'assainissement de climat des affaires dans tout les domaines au particuliers l'égal et organisationnel, par le biais (à travers) d'un system juridique et légal efficace qui protège l'investisseur de n'importe quel abus pour obtenir de flux directs étrangers d'investissement, qui est devenu une des sources les plus significatives de financement d'investissement récemment, y compris un rôle dans le transfert de technologie et l'expansion de flux commerciaux et le développement de plus d'offres d'emploi et accélère le processus développement d'économique et sociale, et l'intégration dans le marchés internationaux.

مقدمة:

إن المتتبع للتاريخ الاقتصادي للدول يلاحظ أنه مر بمجموعة من التحولات، فرضتها مجموعة من الظروف التاريخية المختلفة نتيجة الاختلاف في السياسة الاقتصادية لنوعية العلاقة القائمة بين رأس المال وقوة العمل. وفي نفس السيرة التحويلية تمر الجزائر بمرحلة انتقالية من نمط اشتراكي إلى نمط رأسمالي، وهذا نتيجة فشل النظام الاشتراكي في عقرداره وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وعليه حاولت الدولة إجراء عدة إصلاحات متتالية في كل المجالات منذ أزمة الثمانينات أثناء تدهور أسعار النفط، فالانطلاقة في اختيار تنظيم مناسب لمبادئ وأهداف المجتمع لم تدرس حسب البعد السوسيولوجي والاقتصادي والثقافي لهذا المجتمع، لذا حاولت إعطاء المؤسسات العمومية الاستقلالية التامة في تسيير ذاتها، ثم بيعها إلى الخواص أي ما تعرف بالخصوصية، والبعض الآخر يتم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي ينظر إليه "Raymond Bertrand" على أنه مساهمة رأسمال

مؤسسة في مؤسسة أخرى بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب، فهو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة عند إنشاء المؤسسة⁽¹⁾.

1- خصائص الاستثمار الأجنبي، أنواعه، محدداته:

1-1- خصائص الاستثمار الأجنبي:

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكون أفقية. عندما تقدم المؤسسة في الخارج نفس النشاط الذي تقدمه في بلدها الأصلي، ويتم هذا الاختيار كبديل بين تصدير منتجات تامة الصنع والإنتاج بالرخصة بواسطة مؤسسة محلية، وقد أشار "Vernon"⁽²⁾ إلى أن المؤسسة تستثمر في الخارج عندما يصبح الطلب مشبعاً في بلدها الأصلي، أو عندما تبلغ حصتها في السوق حداً أقصى، وعندما تتبع مؤسسة منافسيها. وأخيراً المزايا الخاصة بمكان ما التي تستطيع مؤسسة أجنبية أن تستخرجها باستعمال موارد خاصة بالإقليم لتكون تكملية لأصولها خاصة. وكما يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة، أن تكتسي شكلاً عمودياً، عندما تقترب مؤسسة من مومنها (مورديها) أو زبائنها، عن طريق المشاركة في رؤوس أموالهم. وقد حدد بعض الباحثين بعض خصائص الاستثمارات الأجنبية المباشرة نذكر أهمها:

1- انخفاض درجة التقلب: إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالاستقرار إذا ما قورن مع قروض المصارف التجارية وتدفقات الحافطة

الأجنبية، حيث يتبين لنا من خلال تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم لسنة 2000، أن قروض المصارف التجارية وتدفقات الحافطة الأجنبية أكثر من درجة تقلب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن حدوث الأزمات التي أدت إلى انهيار شرق آسيا أدى إلى زيادة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وبادراك البلدان أن هذا نوع من الاستثمار لا يجلب رؤوس الأموال فحسب، بل يجلب التكنولوجيا وسبل الوصول إلى الأسواق والمهارات التنظيمية⁽³⁾.

2- توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر: إن الخاصية الثانية التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر هي كيفية توزيع هذا الأخير عبر مختلف أنحاء العالم، حيث تبين الدراسات التي أجريت في سنوات عديدة، أن الدول المتقدمة تستقبل النسب الكبيرة من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر تقدر بـ 80%، والنسبة الباقية تستفيد منها مجموعة الدول النامية⁽⁴⁾. وقد اجتذبت مجموعة صغيرة من البلدان النامية لمعظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولقد كانت كل من إندونيسيا، تايلندا، ماليزيا والمكسيك من بين أعلى 12 دولة المتلقية للاستثمارات الأجنبية في العقود الثلاثة الماضية، وانضمت الصين (بما فيها هونغ كونغ) إلى هذه الدول سنة 1990، وبحلول عام 1998 كانت قد تلقت 265.8 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، مما جعلها المقصد المرغوب فيه بدرجة أكبر من البلدان النامية الأخرى. وبالمقابل نجد أن دول إفريقيا والشرق الأوسط قد تلقت أقل من 10% من تدفقات هذا النوع من الاستثمار، ففي عام 1998 كان رصيد هذا الاستثمار في إفريقيا أقل من 2% من الإجمالي العالمي، ولهذا سيستمر الكثير من بلدان إفريقيا في الاعتماد على المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف في تمويل المشروعات الاستثمارية⁽⁵⁾.

3- معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد تطوّر الاستثمار الأجنبي المباشر في العقدين الماضيين (1980-2000)، إذ عرف منذ الثمانينات قفزة كبيرة في معدل النمو مقارنة مع سنوات الخمسينات والستينات حيث انتقل مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر من 4.9% سنة 1980 إلى 8.6% سنة 1990، ليصل إلى 19% سنة 2000⁽⁶⁾. وفي عام 2001 كانت مبيعات فروع شركات متعددة الجنسيات في الخارج تقدر بـ 18500 مليار دولار، مجزأة إلى 15900 مليار دولار تمثل مبيعاتها في البلد الذي تنشط فيه 2600 مليار دولار بالنسبة لصادراتها. إن مقارنة هذين الرقمين مع قيمة الصادرات العالمية لسنة 2001 والمقدرة بـ 7400 مليار دولار يفسر بوضوح أن إجمالي مبيعات الفروع الأجنبية في البلد

الذي تنشط فيه، و الذي تجاوز قيمة الصادرات العالمية ابتداء من سنة 1990، أصبح سنة 2001 يفوق الضعف. و أيضا إن التجارة الدولية نفسها تكون مبنية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات، حيث كانت صادرات الفروع الأجنبية سنة 2001 تقدر بـ 35% من إجمالي الصادرات العالمية⁽⁷⁾.

ا-2- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر: وتتمثل بصفة عامة فيما يلي:

أ- الاستثمار الأجنبي الغير مباشر:

و يتمثل في قيام الأشخاص الطبيعيين و المعنويين المقيمين في دولة أجنبية بشراء أسهم الشركات القائمة في الدول النامية، و إلى جانب هذا تقوم بعض المنظمات الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل - و التي أنشئت خصيصا منذ عام 1956 للعمل على مساعدة و نشر شركات القطاع الخاص - في الدول النامية بالاكتتاب في أسهم هذه الشركات.

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر:

و يتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها و يملكها و يديرها

المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأسمال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة. أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر: و هي تتعلق بتدويل الإنتاج و التعاون الدولي، تتميز بمرونة أكثر اتجاه المستثمر الأجنبي، كالشركات المختلطة، و العقود البسيطة للمعالجة الفرعية، و الإعفاء و التنازل، حيث سنذكر أهمها⁽⁸⁾: أولا الرخص، و تكمن في الاتفاقيات بموجبها تسمح المؤسسات الأجنبية و المالكة للشهادات و الترخيصات، في التنازل عنها للمؤسسة المحلية. و ثانيا الإنتاج من الباطن هو اتفاق يحصل بين مؤسستين إحداهما تصدر الأمر، و الثانية تنتج من الباطن أي إنجاز جزء من الإنتاج أو كله. و ثالثا عقود التسيير التي تعني تعاقد مؤسستين: الأولى أجنبية، و الثانية محلية، على أن المؤسسة الأجنبية تؤمن تسيير المؤسسة المحلية. أو إنجاز مشروع معين، و ذلك لفترة محددة، و عند انتهائها تحول القدرات إلى الشركاء المحليين، حتى يتسنى لهم تحقيق انطلاقة فعلية لمؤسساتهم و مشاريعهم. و رابعا هناك العقود المبرمة في مجال البترول و التعدين. و هناك أشكال أخرى تتمثل في إعادة استثمار الأرباح غير الموزعة، أو إنشاء شركة أجنبية جديدة بمساهمة رؤوس الأموال المملوكة من قبل الشركاء الأجانب. فملكية المشروع قد تكون جزئية أو مطلقة، مما يستدعي تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى: أولا استثمارات مشتركة، فهي بمثابة مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر، من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، فالمشاركة هنا لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضا إلى إدارة المشروع⁽⁹⁾، و نجد أن الدول النامية قد

لجأت إلى إنشاء هذا النوع لكونه وسيلة مراقبة على المؤسسة متعددة الجنسيات التي تعمل في إقليمها⁽¹⁰⁾. و ثانيا نجد الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، إذ يعتبر هذا النوع أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، و أن اكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة أي بلوغ عتبة الملكية⁽¹¹⁾. و أن زيادة المنافسة بين الدول النامية و الدول المتقدمة لجذب هذا النوع من الاستثمار أدى بحكومات الدول النامية إلى الترخيص للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروعات الاستثمارية لتحفيز تدفق الاستثمارات⁽¹²⁾.

ا-3- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمار الأجنبي يتأثر بعدة عوامل بعضها يرتبط بالدولة المضيفة كمناخ الاستثمار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، و البعض الآخر يرجع إلى خصائص الشركة متعددة الجنسيات كالحجم، و عوامل تتعلق بالدولة الأم و طبيعة السوق، و عليه إن محددات الاستثمار الأجنبي هي: أولا نجد المحددات الاقتصادية كتوفير مناخ مناسب للاستثمار كهيكل اقتصادية، حجم السوق المحلية. و ثانيا هناك المحددات السياسية، فالاستقرار السياسي

له تأثير كبير على قرار الاستثمار الخارجي⁽¹³⁾. و في الأخير إن الدول المضيفة لها أهداف خاصة اقتصادية يتطلب تحقيقها تضيق المراقبة المحلية على تسيير وتملك هذه الاستثمارات⁽¹⁴⁾. و ثالثا المحددات المكانية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتمثل فيما يلي: أولا هناك سعر الصرف: إن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، أما دراسة "Caves" فقد أوضحت أن هناك ارتباط سلبى بين معدل الصرف الحقيقي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف يكون لها تأثير سلبى على المناخ الاستثماري⁽¹⁵⁾. و كذا يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير أن يتأثر نتيجة للتغيرات النسبية في معدل الصرف⁽¹⁶⁾. و ثانيا يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسيا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة⁽¹⁷⁾. و في الدراسة التي أجرتها (Unctad) سنة 1998 حول محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 42 دولة نامية، تبين أن للناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في جذب هذا الاستثمار⁽¹⁸⁾. و كما أن العولة تؤثر في شكل و هدف الاستثمار الأجنبي المباشر، و لذلك انخفضت أهمية الناتج المحلي الإجمالي كأحد المحددات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁹⁾. و ثالثا المعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير و حجم الأرباح، و بالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما نجد تأثير ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة⁽²⁰⁾. و من هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري و يقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 10 % سنويا، إذ أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل، و ينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل⁽²¹⁾. و رابعا نجد الإصلاح الاقتصادي الذي يقوم على ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوة السوق، تقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع⁽²²⁾، و له دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك أن مستويات الضريبة الجمركية تؤثر فقط على معدلات استثمار الشركات متعددة الجنسيات المتجه إلى السوق العالمي⁽²³⁾.

II - تقييم الاستثمار الأجنبي، آثاره، و إستراتيجية تطويره:

II-1- الجوانب الايجابية للاستثمار الأجنبي: زيادة الحاجة للدخار، دخول الأموال على المدى المتوسط و الطويل في شكل عوائد أرباح، تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

II-2- الجوانب السلبية للاستثمار الأجنبي: خروج الأموال و التأثير على ميزان المدفوعات في المدى القصير، خفض فرص التصدير، ضياع فرص العمل في السوق المحلي.

II-3- سلبيات الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة: عندما يصل الاستثمار إلى مرحلة النضج يصاحبها تحويل الموارد المالية إلى الخارج، و أحيانا الاستنزاف الحقيقي لاحتياط العملات الأجنبية، و خروج الأموال بصيغة أرباح، و تركيز نشاط معظم الشركات الاستثمارية في مجال التجيير و تداول السلع و الخدمات دون أي تطوير يذكر في المجالات الأخرى، و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية و ربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة، و من ثم احتكار السوق من قبل المستثمرين الأجانب⁽²⁴⁾. و هناك خطر المراقبة الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، و ربما حتى التأثيرات على السياسة العامة للدول المضيفة من حيث المساس بالسيادة الوطنية، و الخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية⁽²⁵⁾.

II-4- آثار الاستثمار الأجنبي: إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا مهما في عملية النمو الاقتصادي بالنسبة للبلدان المضيفة، فإنه يترتب عنه آثار عديدة إيجابية و سلبية، منها: النقد الأجنبي، التقدم التكنولوجي، التنمية الإدارية، العمالة، التجارة و ميزان المدفوعات. فهو حركة للأموال الخارجية و وسيلة لنقل التكنولوجيا و تنمية القوى العاملة⁽²⁶⁾، و يترتب عليه تحقيق توازنات نسبية بدخول رؤوس الأموال في نهاية مدة المشروع أو في المدى الطويل و المتوسط، مما تنجم عنه اختلالات في ميزان المدفوعات⁽²⁷⁾.

II-5- إستراتيجية تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الدول النامية واجهت ولا تزال تواجه مشاكل نموية عديدة، هذا ما دفع بها إلى وضع إستراتيجيات و سياسات تنمية كالاستثمار الأجنبي المباشر لتخفيف من حدة الفقر والتخلف، حيث لا يمكن له أن يخرج عن نطاق صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للتنمية، و أخيرا المنظمة العالمية للتجارة. فهو يرتكز على إستراتيجية ثنائية سياسية و اقتصادية.

أولاً- الإستراتيجية السياسية: و تتضمن أولاً احتواء الاستقلال السياسي حيث تحاول الدول المتقدمة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر من فرض السيطرة على اتخاذ القرارات في الدول المضيفة، مما يجعلها أداة طيعة لتلبية طلباتها. و ثانيا الهدف السياسي لهذا نوع من الاستثمار هو العمل على الحد من قوة الاتجاهات الوطنية باعتبارها تمثل خطرا داهما عليه.

ثانيا- الإستراتيجية الاقتصادية:

يمكن ذكر عناصر الإستراتيجية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

1- التملك: قبل اتخاذ أي قرار للاستثمار الأجنبي المباشر في بلد ما، يقوم الطرف المستثمر بتقدير المناخ الاستثماري، و إذا كان ملائما يتم التملك بطرق قانونية أو العكس.

2- ربط مصالح بعض الفئات به: يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إنشاء مصالح مشتركة بينه و بين بعض الفئات في الدول المضيفة، و ذلك بهدف تدعيم مركزه.

3- استغلال الموارد الطبيعية في البلدان الأكثر تخلفا: في الغالب تفضل شركات متعددة الجنسيات، أن ترجى استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في بلدها الأم، كاحتياطي إستراتيجي تلجأ إليه في حالة الطوارئ⁽²⁸⁾، و أيضا تعتمد إلى استغلال الموارد الطبيعية في الدول الأكثر تخلفا لتحصل على المنتجات المستهدفة بأسعار زهيدة. حيث هدف هذا الاستثمار هو إستراتيجية الأسواق التي تتميز باتجاهين أساسيين⁽²⁹⁾، الأول يهدف إلى غزو الأسواق الأجنبية، و الثاني يهدف إلى المحافظة على حصتها في السوق الأجنبية و يعمل على تطويرها، مما يؤدي بها إلى إدخال عمليات التصدير بالاستثمار الأجنبي، بحيث يصبح الهدف الرئيسي لهذه الشركات هو البيع في السوق المحلي للبلد المضيف، بينما يصبح البيع في السوق الإقليمي هدفا ثانويا⁽³⁰⁾.

III - أسباب تأخر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد تم اعتماد في إطار قانون النقد و القرض حوالي 184 مشروع استثماري، و لكن تم إنجاز حوالي 74 مشروع فقط⁽³¹⁾. كما أنه تم اعتماد عدد كبير من المشاريع للاستثمارات الأجنبية من خلال الوكالة APSI منذ بدايتها في سنة 1994 حيث وصل عدد المشاريع المصرح بها لدى الوكالة إلى غاية 1999/12/31 حوالي 297 مشروع، و لكن في حقيقة الأمر، فإن عدد كبير من هذه المشاريع لم يتم إنجازها و يرجع المستثمرين الأجانب هذا إلى عدة صعوبات، و نذكر أهمها:

أولاً: في ظل نظام النقد و القرض و رغم وجود نية حقيقية للاستثمار حيث قدرت بـ 1,33 مليار دولار إلا أنه لم تتحقق هذه الاستثمارات لضعف الجهاز المصرفي الجزائري.

ثانيا: يرجع تأخر تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى عدة

عوائق يواجهها المستثمر منها: العائق المالي، صعوبات تواجه المستثمرين في الحصول على قطعة أرض يقيمون عليها المشاريع رغم دفع أثمان باهظة مقابل أراضي غير مجهزة أو غير متوافقة مع طبيعة النشاط، و العوائق الإدارية و القانونية لتأخر المعاملات الإدارية المعقدة.

ثالثا- بيروقراطية التسيير: نتيجة بقاء بعض الممارسات الناشئة عن سلبيات النظام السابق حيث تعرقل انطلاق الاقتصاد كتنفسي ظاهرة الرشوة في أوساط الإدارة.

رابعا- مشكل القوانين و تطبيقها: إن مشكل الإطار القانوني للأعمال و الاستثمارات لا يكمن في نوعية النصوص القانونية و التنظيمية بقدر ما يكمن في سوء تطبيق و تفسير النصوص من طرف الإدارة كالتغيير المستمر للنصوص التنظيمية يجعلها صعبة الإلتباع من الإدارة و المؤسسة.

خامسا- غياب الثقة في الجهاز القضائي: و هذا نظرا لسوء سير القطاع القضائي و عدم شفافيته، عدم وجود محاكم تجارية، بطء العمل، و غياب الخبرة التقنية للقضاة في القانون التجاري أو في المجال الاقتصادي.

سادسا- مشكل الهياكل القاعدية: نلاحظ في الجزائر وضعيئة سيئة لشبكة السكك الحديدية و الطرق و النقل البحري مع ضعف شبكة الاتصالات و الكهرباء و الماء.

سابعا- النظام الجبائي: إن النظام الضريبي في الجزائر يتميز بتكريس مجموعة من الضرائب و الرسوم و الحقوق، و تعدد هذا المشكل يؤدي إلى عرقلة مرونته.

ثامنا- عراقيل أخرى: المعوقات الاجتماعية كانهخفاض الوعي الادخاري و الاستثماري لدى أغلب أفراد المجتمع، و ضعف السياسات التعليمية و التكوينية المنتهجة⁽³²⁾، ارتفاع المعدل السنوي للنمو الديمغرافي، مقابل نمو سنوي أقل لمعدل التشغيل، و أدى اختلال التوازن الاجتماعي، إلى تفاقم البطالة⁽³³⁾. و إن هذه الظاهرة تعبر عن اختلال توازني بين تطور الاستثمار و تطور السكان⁽³⁴⁾. و نجد المعوقات السياسية و الأمنية كالإرهاب. و هناك المعوقات الإدارية كتحويل البنوك التجارية إلى هيئات إدارية تنفذ ما قرره الخزينة العمومية⁽³⁵⁾، و هو ما أدى إلى انعدام دور سعر الفائدة في السياسة الاقتصادية⁽³⁶⁾. و منذ سنة 1980 قامت السلطات بمنح البنوك دورا جديدا فعلا يتمثل في تعبئة الموارد المالية الوطنية و الادخار الوطني المعطل⁽³⁷⁾، و إعطاءها الصبغة التجارية. و لقد أشار تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي "CNES" لسنة 2000، أن القطاع البنكي لا يزال يسير بطريقة كلاسيكية، مما يجعله غير قادر على منافسة المؤسسات المالية الأجنبية⁽³⁸⁾.

VI- الاستثمار الأجنبي المباشر بين النوايا و الإنجازات:

حسب إحصائيات بنك الجزائر فقد تم إصدار و التوصل على أعلى نسبة 80 % لمعدل قبول الاستثمار الأجنبي المباشر. مقارنة بالأصناف الأخرى، و ذلك في آخر اجتماع عقده مجلس النقد و القرض بغية دراسة إمكانية استثمار غير المقيمين بالجزائر⁽³⁹⁾. و يلاحظ في الفترة الممتدة ما بين 1993 إلى غاية 2000 أن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سمحت بوجود مشاريع مصرح بها إذ بلغت 694 مشروعا سنة 1993 فيما تم تسجيل 9144 مشروعا عام 1998، و في الفصل الأول من عام 1999 تم التصريح بـ 2365 مشروعا استثماريا⁽⁴⁰⁾، و يتبين لنا في الفترة ما بين 2001/01/01 إلى غاية 2003/12/31 أن عدد الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الأجنبي وصلت إلى غاية 209 ملف⁽⁴¹⁾. و أيضا عمد المشرع الجزائري إلى إصدار قانونا جديدا للمحروقات، المتمثل في قانون 1991 الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب للاستثمار في هذا القطاع⁽⁴²⁾، و قد كان الهدف تكريس الأسبقية للقطاع المحروقات في الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر⁽⁴³⁾، و هذا ما تؤكد الأرقام الموالية، بأنه جاء في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1998 الذي أصدرته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، أن حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بلغ خلال عام 1998 نحو 1.43 مليار دولار في قطاع المحروقات، و 243.9 مليون دولار في القطاعات الأخرى، و في حين سجل مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات في الفترة الممتدة 1990-1998 حوالي 7 مليار دولار⁽⁴⁴⁾. و نجد أن الاستثمارات

الإجمالية في الجزائر ارتفع عددها من 1993 إلى 2000، وقد انخفض عددها في سنة 2001 إلا أن قيمتها قد ارتفعت في هذه السنة قياسيا بالسنوات السابقة إلى ما يعادل نسبة 42% من مجموع الاستثمارات الأجنبية منذ سنة 1994، وذلك يعود أساسا إلى أهمية مشروع Orascom Telecom، و LNMISPAT اللذين انطلقا في تلك السنة⁽⁴⁵⁾. وتبين تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، بيان التطور الإجمالي للاستثمارات المصروح بها في سنة 2000 تضم حوالي 13105 مشروع استثماري⁽⁴⁶⁾، وإن حوصلة المشاريع الاستثمارية المعلنة في الفترة الممتدة ما بين 2002-2010، من حيث عدد المشاريع نجد المجموع الإجمالي حوالي⁽⁴⁷⁾: 67808 مشروع، و المبلغ المخصص لانجاز هذه المشاريع حوالي: 6728763 مليون دج، إذ من بين ذلك المجموع العام نجد ضمنه الاستثمارات المحلية التي تحتل المرتبة الأولى بعدد المشاريع 67280 مشروع بنسبة 99,22% وهي أكبر نسبة، وبمبلغ قدر بـ: 5035015 مليون دج، تأتي في المرتبة الثانية الاستثمارات الأجنبية بنسبة 0,78%، بمبلغ 1693748 مليون دج. و أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الشراكة فهما متقاربتان على التوالي فقدرت نسبة مشاريعهما على التوالي 0,42%، 0,36% بمبلغ 850613، 843135 مليون دج، أما عدد المناصب التي توفرها كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الشراكة على التوالي: 46552 و 27717 منصب شغل. و يتضح من المعطيات الإحصائية لوكالة تطوير الاستثمار لسنة 2012، أن النشاط الذي يوفر أكبر عدد للمشاريع هو نشاط النقل بعدد 39563 مشروع بمبلغ 1008984 مليون دج، و بـ 227821 منصب شغل.

V- رهانات و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

إن الدور المتوقع تأديته من سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر يبرز من خلال آفاقه التالية: أولا من أجل تحقيق التنمية و تطوير الاقتصاد الوطني⁽⁴⁸⁾، و ثانيا لتأهيل المؤسسة الجزائرية من خلال المشروع والمشارك و تأهيل اليد العاملة الجزائرية على المدى الطويل. و ثالثا من آفاقه خلق مناصب الشغل للاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمعات خاصة النامية منها⁽⁴⁹⁾. و رابعا كونه وسيلة لنقل التكنولوجيا⁽⁵⁰⁾، وفي ظل المتغيرات الدولية الجديدة، توصلت الجزائر إلى كون الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الطريقة الفعالة لاكتساب التكنولوجيا، و لكن الواقع يثبت بأن الشركات المتعددة الجنسيات لتسمح بالنقل الكلي للخبرات التكنولوجية و الفنية كي تبقى محل تركيز و تجميع محجوز عنها في رحاب الشركة الأم، وهذا ما يؤكد خضوع التكنولوجيا الصناعية للشركات العالمية.

خاتمة:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعني عادة صفقة متكاملة تتضمن تنظيم إنشاء المشروعات و توريد التكنولوجيا، و الخبرات التنظيمية و الإدارية و تأهيل الإطارات و العمال. و نجده يعمل على الرقي و الاستمرارية لكونه أهم مصادر تمويل الاستثمار في الدول النامية في العشرة الأخيرة بما له دور في نقل التكنولوجيا و توسع في تدفقات التجارة و استحداث المزيد من فرص العمل و كذا التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و تسريع عملية الاندماج في الأسواق العالمية، إذ أن كل دولة في الوقت الحالي تدفع بالتوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر للوعي المتزايد لشعوب و حكومات الدول المضيفة. و كذا نزعتها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

قائمة ثبت الهوامش و المراجع:

(1) Raymond BERTRAND, *Economie financière Internationale*, Edition PUF, Paris, 1997, p.91.

(2) IDE et Développement Industriel Méditerranéen, *Revue Région et Développement*, n° 9, ED Economica, Paris, 1999, p.9.

(3) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 2000-1999، ص.37.

(4) Unctad, *World investment report*, 2003, p.249.

(5) البنك الدولي، المرجع السابق، ص.72.

(6) Claude POTTIER, *Les multinationales et la mise en concurrence des salaires*, L'Harmattan, Paris, 2003, p.44.

(7) Claude POTTIER, Op.Cit, p.45.

- (8) عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص.34.
- (9) نفس المرجع، ص.ص.(34-35).
- (10) فارس فضيل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 1998، ص.29.
- (11) Denis TERSEN et Jean Luc BRICAUT, L'Investissement international, Edition Armand Colin, Paris,1996, p.8.
- (12) عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، المرجع السابق، ص.35.
- (13) عبد السلام أبو قحف، سياسة التدويل، الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص.19.
- (14) نفس المرجع، ص.19.
- (15) CAVES (R), Multinational Enterprise and Economic Analysis, 2Edition, University Press, New York- Cambridge,1996, p.34.
- (16) عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص.52.
- (17) نفس المرجع، ص.51.
- (18) Unctad, World investment report, 1998, p.p.(135-140).
- (19) عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، المرجع السابق، ص.51.
- (20) عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، ط 4، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998، ص.76.
- (21) سعيد النجار، أفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992، ص.66.
- (22) Nunnen Kamp, P.Foreign, "directly investment in Latin America", Transnational corporations, vol 6, 1997, p. 61.
- (23) عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، المرجع السابق، ص.54.
- (24) فارس فضيل، "هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا للعولمة الاقتصادية؟"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 10، 2004، جامعة الجزائر، ص.ص.(232-244).
- (25) الملتقى الدولي، "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، يومي 17 و18 أبريل 2006.
- (26) عبد السلام أبو قحف، سياسة التدويل الاستثمارات الأجنبية، المرجع السابق، ص.169.
- (27) نفس المرجع، ص.170.
- (28) غسان حداد، "الشركات المتعددة الجنسيات بالنسبة للوطن العربي"، مجلة النفط والتنمية، جويلية 1990، ص.42.
- (29) نفس المرجع، ص.ص.(42-43).
- (30) نفس المرجع، ص 43.
- (31) Bilan des investissements du CMC, "Media Bank", N° 10, Op.Cit, p.17.
- (32) رجب إبراهيم، إسماعيل إسماعيل، دور المناخ الاستثماري في تنمية الاستثمارات في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة-جامعة عين شمس، مصر، 1997، ص.78.
- (33) محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص.33.
- (34) نفس المرجع، ص.33.
- (35) أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1993، ص.69.
- (36) نفس المرجع، ص.70.
- (37) نفس المرجع، ص.71.
- (38) جريدة الصحافة، العدد 478، يوم السبت 18 نوفمبر 2000، ص.02.
- (39) Media Bank, Bank d'Algérie, Direction des mouvement de capitaux, " Bilan des investissement agréé par le conseil de la monnaie et de crédit", N° 10, Février 1994, p.17.
- (40) مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد 277، الشركة العربية للصحافة، بيروت، سبتمبر 1999، ص.96.
- (41) Agence national du développement de l'investissement, division de guichet unique, Bilan des projets d'investissement de 01/01/2000 au 31/12/2003,p.229.
- (42) Ibid,p.229
- (43) F.TALAHITE, LES IDE EN ALGERIE TENDANCES CONTRAT ET PERSPECTIVES, Editions L'HAMATTAN, Paris, 1997,p.36.
- (44) Nor-eddine, BEN FREHA, " les multinationales et la mondialisation Enjeux et perspectives pour l'Algérie », édition DAHLAB, Alger, 1999, p.198.

- (45) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، تقرير الاستثمارات المعلنة، وثيقة إحصائية دون صفحة، جانفي 2002.
- (46) نفس المرجع، بدون صفحة.
- (47) بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI الجزائر لسنة 2012.
- (48) الهيئة البرلمانية، " في نقاش وطني حول التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية"، قصر الأمة، الجزائر، 1996، ص.2000.
- (49) عبدالسلام أبو قحف، سياسة التدويل، الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص.20.
- (50) نفس المرجع، ص.21.